

Distr.: General
9 November 2021
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الأربعون

24 كانون الثاني/يناير - 4 شباط/فبراير 2022

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16*

جمهورية فنزويلا البوليفارية

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المنهجية وعملية التشاور

- 1- تشكل هذه الوثيقة التقرير الوطني الثالث المقدم من جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل، عملاً بالفقرة 15(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 ومقرره 119/17.
- 2- وقبلت جمهورية فنزويلا البوليفارية 193 توصية خلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل لحالتها (2016)، وقطعت على نفسها 24 التزاماً طوعياً، مما يدل على التزام الدولة القوي بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- 3- وقاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان الآلية التشاركية الشاملة المشتركة بين المؤسسات المكلفة بمتابعة تنفيذ التوصيات⁽¹⁾ وإنجاز عملية التشاور من أجل إعداد التقرير الوطني.
- 4- وشملت عملية التشاور السلطات العامة الخمس (التنفيذية والتشريعية والقضائية والمدنية والانتخابية)، التي قدمت معلومات محدثة عن تنفيذ التوصيات. واستُشِرت أيضاً المنظمات والحركات الاجتماعية القائمة في البلد ورُوعيت شواغلها حسب الاقتضاء. واستمد التقرير محتواه أيضاً من نتائج المشاورات التي أجريت في عامي 2020 و2021 بغرض تقديم تقارير إلى هيئات المعاهدات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، والعمال المهاجرين، والنساء والأطفال والمراهقين، والتميز العنصري، والحقوق المدنية والسياسية.
- 5- وفي تموز/يوليه 2021، جرى حوار بشأن الاستعراض الدوري الشامل وإعداد التقرير الوطني بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، شاركت فيه مؤسسات الدولة.

ثانياً- سياق البلد

- 6- تواصل جمهورية فنزويلا البوليفارية بناء النظام الاشتراكي البوليفاري بطريقة ديمقراطية وسلمية، في إطار الدولة الديمقراطية والاجتماعية القائمة على القانون والعدالة، المحددة في دستورها.
- 7- وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير (2016-2021)، تعرضت جمهورية فنزويلا البوليفارية لعدوان متعدد الأشكال بقيادة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، أثر سلباً على تمتع سكان فنزويلا بحقوق الإنسان. وشملت طريقة الاعتداء على فنزويلا اعتماد مجموعة من التدابير القسرية الانفرادية، وثُقت أثرها كلٌّ من مجلس حقوق الإنسان⁽²⁾، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان⁽³⁾، ومختلف آليات الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. ففي عام 2021، أكدت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، بعد زيارتها البلد، أن التدابير القسرية الانفرادية كان لها "أثر مدمر" على تمتع الشعب الفنزويلي بحقوق الإنسان⁽⁴⁾.
- 8- ومن بين التدابير القسرية الانفرادية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية ما يلي: الأمر التنفيذي 13692 الذي يعتبر فنزويلا مصدر تهديد استثنائياً وغير عادي للأمن الوطني للولايات المتحدة الأمريكية؛ والأمر التنفيذي 13808 الذي يحظر تمويل ديون شركة النفط الفنزويلية (Petróleos de Venezuela) وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وغير ذلك من المعاملات المتعلقة بها؛ والأمر التنفيذي 13827 الذي يحظر تداول العملة الفنزويلية المشفرة "Petro"؛ والأمر التنفيذي 13835 الذي يحظر المعاملات المتعلقة بتمويل ديون جمهورية فنزويلا البوليفارية أو شرائها أو سدادها؛ والأمر التنفيذي 13850 الذي يحظر المشاركة في قطاع الذهب أو أي قطاع آخر من قطاعات الاقتصاد الفنزويلي؛ والأمر التنفيذي 13884 الذي يفرض عقوبات ثانوية على من يوفر سلعاً

أو خدمات لجمهورية فنزويلا البوليفارية. واعتمد المكتب الأمريكي لمراقبة الأصول الأجنبية 352 تدبيراً تقيدياً أو عقابياً متعلقاً بجمهورية فنزويلا البوليفارية.

9- وقلصت التدابير القسرية الانفرادية وغيرها من التدابير التقييدية أو العقابية قدرة الدولة على الحصول على الموارد المالية والسلع والخدمات اللازمة لتلبية كامل الاحتياجات الرئيسية لسكانها، وكذلك لكفالة حسن سير عمل المؤسسات المكلفة بضمان حقوق الإنسان. وكنتيجة لهذه التدابير القسرية الانفرادية، انخفض الدخل القومي بحوالي 99 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، كان النظام المالي الدولي يحتجز بشكل غير قانوني، في أيار/مايو 2019، مبلغ 5 470 030 645,29 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة يعود إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية، وجُرد البلد من أصول موجودة في الخارج تفوق قيمتها 30 مليار دولار. وفي عام 2020، أحالت جمهورية فنزويلا البوليفارية مذكرة إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية المترتبة على اعتماد التدابير القسرية الانفرادية.

10- كما نفذت جهات فاعلة سياسية وطنية، بدعم من حكومات أجنبية، إجراءات شتى للمساس بالمؤسسات الديمقراطية في البلد، مثل عدم الاعتراف بالممثلين الدستوريين للدولة. وعلاوةً على ذلك، حرّضت هذه الجهات، خلال أعوام 2013 و2014 و2017 و2019، الجماهير على تنظيم مظاهرات عنيفة في شوارع مختلف ولايات البلد، خلّفت خسائر في الأرواح ومصابين وأضراراً جسيمة في الممتلكات العامة والخاصة.

11- وخلال الفترة 2016-2020، حال الوضع الفعلي للجمعية الوطنية واستخفافها بقرارات محكمة العدل العليا دون المضي قدماً في تنفيذ العديد من التوصيات المقبولة⁽⁵⁾. وفي كانون الثاني/يناير 2021، أنشئت عقب الانتخابات البرلمانية هيئة تشريعية جديدة، مما أفسح المجال لاعتماد قوانين شتى متعلقة بمجالات حقوق الإنسان الرئيسية⁽⁶⁾.

12- وفي أيلول/سبتمبر 2019، وقّعت جمهورية فنزويلا البوليفارية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على رسالة تفاهم، بغرض وضع الترتيبات اللازمة لوجود موظفين تابعين للمفوضية في البلد لإعداد خطة للتعاون والمساعدة التقنية. وجرى تجديد رسالة التفاهم وتوسيع نطاقها في عامي 2020 و2021.

13- وفي آذار/مارس 2020، أبلغ عن أول حالة إصابة بكوفيد-19 في البلد. واعتمدت جمهورية فنزويلا البوليفارية، بشكل استباقي، التدابير الوقائية اللازمة للتصدي لهذه الجائحة واحتوائها، وللتخفيف من أثرها على السكان، وذلك بفضل التعاون الدولي والمشورة والمساعدة التقنية المقدمتين من منظمة الصحة العالمية. وسجلت فنزويلا أحد أدنى معدلات الوفيات بسبب كوفيد-19 في المنطقة، رغم الآثار الضارة للتدابير القسرية الانفرادية على النظام الصحي.

ثالثاً - تنفيذ التوصيات

ألف - المسائل الشاملة لعدة قطاعات

1- المساواة وعدم التمييز⁽⁷⁾

14- يقتضي الحق في المساواة وعدم التمييز المعترف به في المادة 21 من دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية اعتماد تدابير وإجراءات إيجابية لصالح الفئات التي تعيش ظروف التمييز والضعف.

وتكفل جمهورية فنزويلا البوليفارية المساواة وعدم التمييز من خلال وضع تشريعات واسعة النطاق⁽⁸⁾، فضلاً عن إنشاء مؤسسات تصمم وتنفذ سياسات عامة لضمان هذا الحق.

15- وفي عام 2017، صدرت المعايير الأساسية لعمل الموظفين العمامين في مجال حقوق الإنسان⁽⁹⁾. وتشمل هذه المعايير ما ينبغي أن يراعيه جميع الموظفين العمامين من واجبات وخطوات رئيسية للعمل في مجال حقوق الإنسان، بغرض تعزيز احترام حقوق الإنسان في البلد وكفالتها وحمايتها.

16- ووفقاً لهذه المعايير، يجب على الموظفين العمامين الامتناع عن أي فعل أو تصرف فيه تمييز على أساس الأصل الإثني، أو الدين، أو الوضع الاجتماعي، أو نوع الجنس، أو الميل الجنسي، أو الهوية الجنسية، أو التعبير الجنساني، أو اللغة، أو الرأي السياسي، أو الجنسية أو الأصل، أو السن، أو الوضع الاقتصادي، أو الإعاقة، أو الحالة الصحية، أو أي وضع شخصي أو قانوني أو اجتماعي آخر، يهدف أو يؤدي إلى إبطال أو تقويض الاعتراف بحقوق الإنسان أو التمتع بها أو ممارستها.

17- وفي عام 2017، دخل حيز النفاذ القانون الدستوري لمناهضة الكراهية وتعزيز التعايش السلمي والتسامح⁽¹⁰⁾. وينص هذا القانون على الحظر التام للدعاية والرسائل المؤيدة للحرب وأي دعوة إلى الكراهية القومية، والعرقية، والإثنية، والدينية، والسياسية، والاجتماعية، والأيدولوجية، والقائمة على نوع الجنس، والميل الجنسي، والهوية الجنسية، والتعبير الجنساني، وأي شكل آخر من الكراهية قد يشكل تحريضاً على التمييز أو التعصب أو العنف. وبالإضافة إلى ذلك، يجرم هذا القانون الترويج للكراهية أو التحريض عليها.

18- وفي عام 2018، أنشئ المجلس الرئاسي المعني بالتنوع الجنسي، بوصفه حيزاً لاجتماع منظمات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين مع السلطة التنفيذية، من أجل وضع سياسات عامة ترمي إلى المساواة بين الجنسين والنهوض بالسكان المتنوعين جنسياً. وفي عام 2016، أعلنت الدائرة الدستورية لمحكمة العدل العليا⁽¹¹⁾ الاعتراف بالأسرة المثلية الوالدين، حيث قضت بأنه يجوز للوالدين المثليين ممارسة دور رب الأسرة، وبأن الأطفال المولودين في كنف هذه الأسر يتمتعون بحماية الدولة من دون أي تمييز.

19- واعتمدت حكومة منطقة العاصمة مرسوماً⁽¹²⁾ يحظر أي فعل من أفعال التمييز على أساس الميل الجنسي الحقيقي أو المتصور. وفي عام 2018، أنشأ مكتب عمدة بلدية ليبرتادور المكتب المعني بالتنوع الجنسي، الذي يوفر الدعم القانوني والرعاية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر المجلس التشريعيان في ولايتي بوليفار وكارابوبو، وعدة مجالس بلدية، قوانين لرفض جميع أنواع التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين⁽¹³⁾.

20- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أنشأ مكتب أمين المظالم مكتب أمين المظالم الخاص المختص بحماية الأشخاص المتنوعين جنسياً على الصعيد الوطني⁽¹⁴⁾. ووافقت الجمعية الوطنية على إعلان يوم 17 أيار/مايو يوماً وطنياً لمكافحة الكراهية والتمييز على أساس الميل الجنسي، والهوية الجنسية، والتعبير الجنساني⁽¹⁵⁾.

2- إمكانية اللجوء إلى القضاء⁽¹⁶⁾

21- خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تعزز مستوى استقلالية وحياد السلطة القضائية ومكتب المدعي العام، استناداً إلى أحكام القانون ودستور جمهورية فنزويلا البوليفارية. وفي عام 2016، نُشرت معايير التقييم والامتحانات التنافسية للالتحاق بالوظائف القضائية والترقية فيها، التي أصدرتها محكمة

العدل العليا بكامل هيئتها⁽¹⁷⁾. وتتظم هذه المعايير وتضبط إجراءات الالتحاق بمهنة القضاء في البلد والترقية والاستمرار فيها، وذلك من خلال الامتحانات التنافسية العامة وتقييم الأداء⁽¹⁸⁾.

22- وحتى آذار/مارس 2020، بلغ مجموع المحاكم 2 059 محكمة، منها 492 محكمة بلدية مختصة في القضايا المدنية والجنائية؛ و 1 323 محكمة ابتدائية مختصة في قضايا مختلفة؛ و 185 محكمة ذات اختصاصات قضائية أعلى، و 59 محكمة استئناف. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2014 و 2018، بلغ المتوسط السنوي للقضايا المعروضة على المحاكم 638 766 قضية، وصدر 1 302 425 حكماً. وأنشأت السلطة القضائية المحاكم المتنقلة، التي أصدرت ما مجموعه 2 420 033 حكماً؛ ونُفذ بعد بداية جائحة كوفيد-19 نظام "المكتب الافتراضي".

23- وفي أواخر عام 2019، بلغ معدل المدعين العامين 7 لكل 100 000 نسمة، وعدد فروع مكتب المدعي العام في البلد 847 مكتباً. وفي عام 2021، أنشأ مكتب المدعي العام وحدة متخصصة للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان. ومن خلال الإصلاح الجزئي لقانون حماية الضحايا والشهود وغيرهم من أطراف الإجراءات الجنائية، الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في عام 2021⁽¹⁹⁾، أنشئ مكتب مساعدة الضحايا في مجال حقوق الإنسان، التابع لمكتب المدعي العام.

24- وحقق مكتب المدعي العام في حالات انتهاكات حقوق الإنسان لتحديد المسؤوليات الجنائية ذات الصلة. وخلال الفترة الممتدة بين آب/أغسطس 2017 وأيار/مايو 2021، وجّه مكتب المدعي العام التهمة إلى 716 موظفاً في جهاز أمن الدولة جرى تحديدهم كمسؤولين مزعومين، وإلى 40 مواطناً متورطاً باعتبارهم متواطئين في هذه الأفعال. وبالإضافة إلى ذلك، أُلقي القبض على ما مجموعه 540 موظفاً و 31 شخصاً مستقلاً. وخلال الفترة ذاتها، وُجّهت التهمة إلى 1 064 موظفاً و 136 مواطناً، وصدرت أحكام بالإدانة في حق 153 موظفاً في جهاز أمن الدولة بتهمة ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

25- وفي عام 2021، بلغ عدد المحامين العامين التابعين لمكتب الدفاع العام 1 358 محامياً على الصعيد الوطني، يتكفون بتقديم المساعدة القانونية المجانية في مختلف الاختصاصات. ولدى مكتب الدفاع العام محامون عامون من الشعوب الأصلية، ويُحبَّذ أن يكونوا من المتكلمين بلغة الشعب الأصلي المعني. وخلال الفترة الممتدة بين عام 2016 وأيلول/سبتمبر 2021، نظّمت المدرسة الوطنية للدفاع العام 197 نشاطاً تدريبياً لفائدة موظفيها في مجال حقوق الإنسان، بلغ عدد المشاركين فيها 12 393 موظفاً.

26- وفي عام 2021، اعتمدت الجمعية الوطنية قانون الإصلاح الجزئي للقانون الأساسي للقضاء العسكري⁽²⁰⁾، الذي يحظر صراحة محاكمة القضاء العسكري للمدنيين. وواصلت المحاكم حماية خصوصية الاتصالات الشخصية، وفقاً للقانون.

3- التنمية الاقتصادية المستدامة⁽²¹⁾

27- خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تعهدت جمهورية فنزويلا البوليفارية بحماية حقوق الشعب والنظام الاقتصادي الوطني باعتبار ذلك التزاماً من الدرجة الأولى، ولا سيما إزاء الآثار السلبية للعدوان الاقتصادي الخارجي.

28- وفي عام 2019، جرى تفعيل خطة مساعدة ضحايا الحرب الاقتصادية، للتخفيف من آثار التدابير القسرية الانفرادية وكفالة التمتع بحقوق الإنسان للسكان، ولا سيما ضعف الحال منهم. وفي عام 2020، اعتمد القانون الدستوري لمكافحة الحصار من أجل التنمية الوطنية وحماية حقوق الإنسان⁽²²⁾، الذي يتمثل هدفه الرئيسي في وضع إطار قانوني يوفر للسلطة العامة الفنزويلية الأدوات القانونية اللازمة للقضاء على الآثار الضارة للتدابير القسرية الانفرادية.

29- وفي الوقت ذاته، اعتمدت السلطة التنفيذية الوطنية تدابير لحفز النمو الاقتصادي المستدام من خلال رفع مستويات الإنتاجية الوطنية للقطاعين العام والخاص. وفي عام 2018، بدأ تنفيذ خطة الانتعاش والنمو والازدهار الاقتصادي، من خلال تنشيط مختلف القطاعات الوطنية المنتجة.

30- وخلال الفترة 2016-2021، تلقت الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وعالجت ما مجموعه 208 826 شكوى بشأن انتهاكات للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ارتكبتها 77 458 شخصاً أبلغ عنهم، تنطبق عليهم القوانين ذات الصلة. وخلال الفترة ذاتها، نُفذت 283 351 عملية تدخل، و643 90 عملية تفتيش، و81 878 عملية مراقبة من أجل حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

4- الحوار الوطني⁽²³⁾

31- شكّل الحوار سياسة دائمة للدولة من أجل تعزيز تسوية المنازعات داخل المجتمع والتوصل إلى اتفاقات مرضية من أجل تحقيق رفاه الشعب. فقد وجّه رئيس الدولة أكثر من 500 دعوة عامة إلى الحوار خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وبتيسيرٍ من مملكة النرويج، أنشئت في عامي 2019 و2021 لجان للحوار مع مختلف فئات المعارضة. وفي آب/أغسطس 2021، وقّعت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية والمعارضة الفنزويلية على مذكرة تفاهم⁽²⁴⁾.

32- وفي إطار سياسة لم الشمل والمصالحة الوطنية، أصدر رئيس الدولة، في عام 2020، عفواً عن 110 أشخاص حُكموا جنائياً لمشاركتهم في أفعال لزعة الاستقرار الديمقراطي في البلاد. واعتمدت هيئات نظام العدالة، بدورها، تدابير بديلة للاحتجاز لفائدة 193 شخصاً، استجابة للمقترحات التي قدمتها لجنة الحقيقة والعدالة والسلام والاستقرار العام⁽²⁵⁾.

33- وفي عام 2019، أنشئت لجنة الحوار الوطني، بمشاركة فئة من المعارضة. وأنشأت الجمعية الوطنية، خلال دورتها الأولى لعام 2021، لجنة خاصة للحوار والسلام والمصالحة الوطنية.

5- مكافحة الفساد⁽²⁶⁾

34- قررت جمهورية فنزويلا البوليفارية شن حرب مباشرة على آفة الفساد. فقد اتخذ مكتب المراقب العام للجمهورية 10 236 إجراء إدارياً، وفقاً لقانون مكافحة الفساد، مما أفضى إلى معاقبة 5 109 موظفين عامين.

35- وفيما يتعلق بجرائم الفساد، أبلغ مكتب المدعي العام، خلال الفترة 2016-2021، عن التحقيق في 50 143 قضية، وعن اتخاذ 20 347 قراراً حاسماً، وإصدار أحكام في 3 515 قضية.

باء - الحقوق المدنية والسياسية

1- الحق في الحياة وفي التمتع بحماية الدولة⁽²⁷⁾

36- وفقاً لدستور جمهورية فنزويلا البوليفارية، لا يجوز انتهاك الحق في الحياة. ولا يجوز أن ينص أي قانون على عقوبة الإعدام ولا يجوز لأي سلطة أن تطبقها. وتولي جمهورية فنزويلا البوليفارية أولوية قصوى لكفالة وفاء الموظفين المسؤولين عن تنفيذ وإنفاذ القوانين بالتزامهم بالتصرف وفقاً لقواعد الاستخدام التدريجي والتمايز للقوة.

37- ولدى هيئات الشرطة والحرس الوطني البوليفاري أدلة للعمل بتتفيذ بقواعد الاستخدام التدريجي والتمايز للقوة⁽²⁸⁾، وتشكل جزءاً من برامج التدريب المهني. وفي عام 2020، جرى، بدعم من المفوضية

السامية لحقوق الإنسان، تتقيح وتحديث أدلة الشرطة الوطنية البوليفارية الخاصة بعمل الأفرقة التكتيكية وأفرقة مراقبة التجمعات والمظاهرات العامة.

38- وخلال الفترة الممتدة بين آب/أغسطس 2017 والرابع الأول من عام 2020، باشر مكتب المدعي العام 4 890 تحقيقاً بشأن تنفيذ عمليات أمنية مدنية. وبدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بدأت في عام 2020 عملية إعداد بروتوكول مشترك للتحقيق في حالات الانتهاكات المزعومة للحق في الحياة. وفي عام 2021، أنشئت بموجب قانون⁽²⁹⁾ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، لإجراء تحقيقات تأديبية في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تنورط فيها هيئات الشرطة.

39- وفي عام 2018، جدّدت جمهورية فنزويلا البوليفارية السياسة العامة في مجال حفظ أمن المواطنين المعنونة "البرنامج الكبير لحماية حياة الجميع في فنزويلا"، الذي تحول إلى "البرنامج الكبير لدوائر السلام"⁽³⁰⁾. وفي إطار هذه السياسة الجديدة، نُفذت الخطة الوطنية للوقاية الشاملة في دوائر السلام للفترة 2019-2025. وقامت دائرة نزع السلاح الوطنية بتدمير 135 928 سلاحاً نارياً بين عام 2016 وتموز/يوليه 2021.

40- وأفضت التدابير المنفذة إلى انخفاض مطرد في عدد جرائم القتل. فقد سُجلت 17 407 جرائم قتل في عام 2016 (56 لكل مائة ألف نسمة)، و14 666 جريمة قتل في عام 2017 (47 لكل مائة ألف نسمة)، و10 598 في عام 2018 (33 لكل مائة ألف نسمة)، و6 710 في عام 2019 (21 لكل مائة ألف نسمة)، و4 382 في عام 2020 (13 لكل مائة ألف نسمة).

41- وفي آب/أغسطس 2017، أنشئت لجنة الحقيقة والعدالة والسلام والاستقرار العام⁽³¹⁾ للتحقيق في أفعال العنف المرتكبة لدوافع سياسية وبدافع التعصب، وللمساهمة في إقرار الحقيقة وضمان المساعدة الشاملة الملزمة للضحايا. واتخذت هذه اللجنة تدابير لتقديم المساعدة الشاملة إلى 228 ضحية مباشرة وغير مباشرة.

42- وفي عام 2016، أنشئ المكتب الوطني لتقديم المساعدة الشاملة إلى ضحايا العنف⁽³²⁾. وتقدم المفوضية السامية لحقوق الإنسان المساعدة التقنية إلى هذا المكتب لتعزيز عمله.

2- الحق في الحرية الشخصية⁽³³⁾

43- تحمي المادة 44 من دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية الحق في الحرية الشخصية. ولا يجوز توقيف شخص إلاً بموجب أمر قضائي صادر عن قاض مختص أو في حالة تلبسه بارتكاب فعل مستوجب للعقوبة. ولكل شخص مسلوب الحرية الحق في الاتصال فوراً بمحاميه أو أفراد أسرته أو أشخاص يثق بهم، وفي المثل أمام محكمة في غضون 48 ساعة من توقيفه.

44- وفي عام 2021، اعتمدت الجمعية الوطنية القانون الأساسي لحماية الحرية والأمن الشخصي⁽³⁴⁾، الذي عزز ضمانات الحق في الحرية، من خلال إجراءات عاجلة أمام محكمة متخصصة. واعتمدت كذلك الإصلاح الجزئي لقانون الإجراءات الجنائية⁽³⁵⁾، الذي عزز قرينة البراءة وحقوق المتهم خلال الإجراءات الجنائية، وأقرت في الوقت ذاته بطلان أي احتجاز فيه انتهاك لدستور جمهورية فنزويلا البوليفارية وقوانينها.

45- وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تواصل بناء وإصلاح المؤسسات السجنية وتنفيذ نظام السجون الجديد⁽³⁶⁾، الذي شمل 98 في المائة من السجون المخصصة للبالغين الذكور و100 في المائة من تلك المخصصة للإناث ومؤسسات رعاية المراهقين المخالفين للقانون الجنائي. ومكنت السياسات المنفذة من القضاء على الاكتظاظ والحد من العنف في السجون.

46- وفي عام 2021، اعتمدت الجمعية الوطنية الإصلاح الجزئي للقانون الأساسي للسجون⁽³⁷⁾، الذي عزز المراقبة القضائية لاحترام حقوق الإنسان للسجناء، واستحدث مبدأ المراجعة القضائية للتدابير التأديبية. وبالإضافة إلى ذلك، صدر، في عام 2021، المرسوم 4610⁽³⁸⁾ الذي يأمر دائرة الاستخبارات الوطنية البوليفارية والمديرية العامة لمكافحة التجسس العسكري بنقل ممارسة مهام حراسة الأشخاص المسلوبي الحرية إلى وزارة القوى الشعبية لشؤون السجون.

47- وفي عام 2020، قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان المساعدة التقنية إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية لتحديد وتجاوز العوامل التي تؤثر في أوضاع مراكز الحبس الاحتياطي في البلد، وذلك من خلال دراسة تشخيصية أعدت لهذا الغرض.

48- وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، اعتمد بروتوكول خاص لضمان حقوق الأشخاص المسلوبي الحرية، بما في ذلك الحق في تلقي زيارات أفراد أسرهم والاتصال بهم.

3- الحق في السلامة الشخصية⁽³⁹⁾

49- يشكل منع التعذيب والمعاقبة عليه التزاماً على أعلى مستويات الدولة. فمنذ تقديم التقرير السابق، استمر تعزيز اللجنة الوطنية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتقدم المفوضية السامية لحقوق الإنسان المساعدة التقنية إلى هذه اللجنة، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز آليات رصد حقوق الإنسان للأشخاص المسلوبي الحرية.

50- وخلال الفترة 2016-2021، نظر مكتب المدعي العام في 513 قضية متعلقة بالجرائم المنصوص عليها في القانون الخاص لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والمعاقبة على هذه الأفعال. وخلال الفترة الممتدة بين عام 2017 والرابع الأول من عام 2020، وجّه التهمة إلى 401 من الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون بسبب ارتكاب هذه الجرائم. وحوكم 517 شخصاً وأدين 26 منهم. وبدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بدأت في عام 2020 عملية إعداد بروتوكول مشترك للتحقيق في حالات الانتهاكات المزعومة للحق في السلامة الشخصية.

51- وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2016 و2019، نظم مكتب أمين المظالم 316 نشاطاً تدريبياً في مجال منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بلغ عدد المشاركين فيها 10 453 شخصاً. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى مكتب أمين المظالم، حتى الربع الأول من عام 2019، 622 زيارة للسجون، و468 زيارة لدور رعاية المسنين، و44 زيارة لمؤسسات الصحة العقلية. واعتباراً من أيلول/سبتمبر 2019، زارت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بانتظام مراكز الاحتجاز، بما فيها تلك التابعة لهيئات الاستخبارات، وأجرت مقابلات سرية مع محتجزين. ونظمت كذلك أنشطة تدريبية في مجال حقوق الإنسان لفائدة موظفي المديرية العامة لمكافحة التجسس العسكري.

52- وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تعززت تدابير منع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه. ففي عام 2017، أنشئت لجنة مشتركة بين المؤسسات المعنية بمسألة الاتجار بالنساء والأطفال والمراهقين وتهريب المهاجرين. وفي عام 2021، اعتمدت الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة 2021-2025⁽⁴⁰⁾، بهدف وضع سياسة شاملة في هذا المجال⁽⁴¹⁾. وفي عام 2020، أنشأ مكتب أمين المظالم مكتب أمين المظالم الخاص بالمختص بحماية المهاجرين واللاجئين وضحايا الاتجار بالأشخاص على الصعيد الوطني⁽⁴²⁾.

4- حرية التعبير، والحصول على المعلومات، والحق في التجمع⁽⁴³⁾

53- تعترف جمهورية فنزويلا البوليفارية بحق كل شخص في حرية التعبير وتكفله. ففي عام 2019، بلغ عدد المحطات الإذاعية للبحث على موجة التضمين الترددي في البلد 934 محطة، 535 منها خاصة (57 في المائة)، و308 مجتمعية (33 في المائة)، و91 عامة (10 في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد المحطات الإذاعية للبحث على موجة التضمين السعوي 182 محطة، 171 منها خاصة (94 في المائة)، و11 عامة (6 في المائة). كما بلغ عدد محطات البث التلفزيوني المفتوح 343 محطة، 160 منها خاصة (47 في المائة)، و160 مجتمعية (47 في المائة)، و23 عامة (7 في المائة).

54- وخلال الفترة الممتدة بين عام 2020 والربع الأول من عام 2021، مُنحت رخصة البث لعشر محطات إذاعية جديدة للبحث على موجة التضمين السعوي (خاصة بنسبة 100 في المائة)، و70 محطة إذاعية للبحث على موجة التضمين الترددي (67 في المائة منها عامة، و24 في المائة خاصة، و8 في المائة مجتمعية)، ومحطة واحدة للبحث التلفزيوني المفتوح.

55- وفي فنزويلا، يمارس الصحفيون عملهم يومياً من دون أي قيود عدا تلك المنصوص عليها في دستور الجمهورية وقوانينها وفي المعاهدات الدولية التي صدّق عليها البلد. وتعترف الدولة بالدور المهم الذي يضطلع به الصحفيون في سير الديمقراطية.

56- وتلقت جميع أجهزة أمن الدولة تعليمات دقيقة بتعزيز تدابير حماية الصحفيين خلال ممارسة عملهم، في سياق التجمعات أو المظاهرات العامة.

57- وفي أواخر عام 2018، سُجل 1 519 849 مشتركاً في خدمة التلفزيون السلكي، و3 103 968 مشتركاً في خدمة التلفزيون الفضائي. وبالإضافة إلى ذلك، سُجل 18 526 584 مشتركاً في خدمة الإنترنت (99 في المائة منهم من خلال النطاق العريض)، و12 005 316 مشتركاً في خدمة الهاتف النقال من خلال الهواتف الذكية. وفي عام 2020، كان 66,05 في المائة من السكان يستفيدون من خدمة الهاتف النقال.

58- وفي عام 2021، اعتمدت الجمعية الوطنية قانون الشفافية والحصول على المعلومات العامة⁽⁴⁴⁾، الذي وضع الإطار القانوني لكفالة الحق في الحصول على المعلومات.

59- وتكرس المادة 68 من دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية حق المواطنين في التظاهر السلمي بلا أسلحة، من دون أي شروط غير تلك التي ينص عليها القانون. وتكرس كذلك حظر استخدام الأسلحة النارية والمواد السامة في سياق السيطرة على المظاهرات.

60- وخلال الفترة الممتدة بين عام 2017 وأيلول/سبتمبر 2021، أُحصيت 30 191 مظاهرة عامة، وهو ما يدل على الممارسة الكاملة للحق في التجمع والتظاهر في البلد. واتسمت هذه المظاهرات مرات عديدة بالعنف، مما استدعى تدخل أجهزة أمن الدولة للسيطرة عليها. وبوشرت التحقيقات في الحالات التي أُبلغ فيها عن تجاوزات من جانب أجهزة الأمن، واتُخذت إجراءات لتحديد المسؤولين ذات الصلة. وقدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان المساعدة التقنية إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية من أجل تحديث بروتوكولات مراقبة التجمعات والمظاهرات العامة.

5- الحق في تكوين الجمعيات وفي المشاركة⁽⁴⁵⁾

61- تعترف جمهورية فنزويلا البوليفارية بالحق في تكوين الجمعيات وتحميه. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2012 و2021، جرى تسجيل 898 منظمة نقابية، منها 852 نقابة عمالية، و32 نقابة مهنية،

و5 نقابات صناعية، و8 نقابات قطاعية، واتحاد مركزي للعمال. وعلاوة على ذلك، تسجل لدى وزارة القوى الشعبية للبلديات والحركات الاجتماعية ما مجموعه 1 017 حركة اجتماعية، مجمعة في 25 قطاعاً، و23 052 منظمة اجتماعية إنتاجية. وفي عام 2021، سُجل في جميع أنحاء الإقليم الوطني 3 437 بلدية و48 991 مجلساً جماعياً.

62- وخلال الفترة 2016-2021، جرت خمس عمليات انتخابية، منها انتخابات رئاسية (2018)، وانتخابات برلمانية (2020)، وانتخابات إقليمية (2017)، وانتخابات بلدية (2018)، وانتخابات الجمعية التأسيسية الوطنية (2017).

63- وخلال هذه الفترة، اعتمدت "اللوائح التنظيمية الخاصة لانتخاب ممثلي السكان الأصليين في الجمعية الوطنية لعام 2020"⁽⁴⁶⁾، التي نصت على ألا يُنتخب ممثلو الشعوب الأصلية إلا من قبل السكان الأصليين، مع مراعاة عادات وتقاليد أسلاف كل جماعة إثنية.

جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية

1- الحد من الفقر⁽⁴⁷⁾

64- مكافحة عدم المساواة والحد من الفقر هدفان محوريان لسياسة الدولة الفنزويلية. فقد استمر ارتفاع نسبة الاستثمار المخصصة من الميزانية للحماية الاجتماعية، حيث بلغت 76,4 في المائة في عام 2020. ورغم الانخفاض الحاد في إيرادات الدولة المترتب على التدابير القسرية الانفرادية، فإن السلطة التنفيذية الوطنية تواصل دعم الخدمات العامة مثل النقل، والكهرباء، والاتصالات الهاتفية، والمحروقات، والماء، في جملة خدمات أخرى، في حين أن خدمات الصحة والتعليم العام مجانية بالكامل. وقد قلّصت التدابير القسرية الانفرادية مستوى توافر الخدمات العامة الأساسية.

65- وفي عام 2017، أنشئ نظام "بطاقة الوطن" (Carnet de la Patria) كآلية لزيادة مستوى فعالية سياسات الحماية الاجتماعية للسكان وتوسيع نطاق تغطيتها، مع التركيز على أشد الفئات ضعفاً. وسُجل أكثر من 21 مليون شخص في هذا النظام. وفي المتوسط، يتلقى 14 مليون شخص مخصصات نقدية شهرية من خلال هذا النظام. وفي الوقت ذاته، استمر توسيع نطاق البرامج والبرامج الكبرى كأدوات لعمل الدولة الاجتماعي، باعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان. وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2021، سلّم البرنامج الفنزويلي الكبير للإسكان 3 700 000 مسكن. وتعاود قيمة التحويلات النقدية التي تقدمها الدولة، من خلال نظام "بطاقة الوطن" ونظام البرامج والبرامج الكبرى والإعانات الخاصة بالخدمات العامة، 80 في المائة من دخل الأسر المعيشية الفنزويلية.

66- وفي عام 2018، بلغ مؤشر التنمية البشرية 0,726، مما جعله ضمن فئة التنمية البشرية العليا. وانخفضت النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعيش حالة الفقر الهيكلي المدقع، المقاس بالاحتياجات الأساسية غير الملابة، إلى 4,04 في المائة في عام 2019. أما معدل الفقر العام، فقد بلغ 17,03 في المائة.

67- وتتيح وزارة القوى الشعبية للتخطيط لجميع السكان إمكانية الاطلاع على البيانات المتعلقة بسياسات الحد من الفقر، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالصحة والتغذية.

2- الحق في الصحة⁽⁴⁸⁾

68- استمرت إمكانية الاستفادة الشاملة والمجانية من الخدمات الصحية، رغم الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية. ففي عام 2020، كان يوجد على الصعيد الوطني 13 617 مستوصفاً شعبياً، و572 مركزاً للتشخيص الشامل، و586 قاعة لإعادة التأهيل الشامل، و35 مركزاً للتكنولوجيا المتطورة،

و 421 عيادة خارجية متخصصة، و 294 مستشفى. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2018 و 2020، افتتحت 304 صيدليات مجتمعية تقدم الأدوية بالمجان. وفي عام 2020، أُجري 78 201 099 فحصاً طبياً، و 191 403 عمليات جراحية في إطار النظام العام. وقلصت التدابير القسرية الانفرادية مستوى توافر الأدوية والإمدادات والأطعم المتخصصة والموظفين الصحيين.

69- وخلال الفترة المعنية، زاد مستوى التعاون الدولي لضمان الحصول على الأدوية والإمدادات والمعدات واللقاحات اللازمة لكفالة الحق في الصحة للسكان، وبخاصة في ظل ما يترتب على التدابير القسرية الانفرادية من عوائق في الحصول على اللقاحات. وبدعم من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية واليونيسف، نُظمت أربع حملات وطنية للتلقيح، قُدمت خلالها 10 800 716 جرعة لعلاج 11 مرضاً، وهو ما أتاح إمكانية السيطرة على تفشي الحصبة والدفتيريا. وبسبب التدابير القسرية الانفرادية، لم يتلق ما لا يقل عن 1 764 018 طفلاً تقل أعمارهم عن سنة واحدة اللقاحات في الوقت المناسب، فتفشيت الحصبة والدفتيريا، مع وفيات الأطفال التي يمكن تفاديها.

70- وانخفض معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا، بفضل زيادة عدد مراكز التشخيص والعلاج، ولا سيما في المناطق الحدودية. وأتاحت المعالجة الشاملة للأمراض المنقولة بالمياه، إلى جانب تنظيم حملة للتوعية بغسل اليدين وتحسين جودة الإمداد بالمياه، إمكانية تقليل حالات التهاب الكبد A بنسبة 80 في المائة.

71- وفي عام 2020، قُدم العلاج بالمجان إلى 113 558 شخصاً شُخصت إصابتهم بكوفيد-19، شكّل الفنزويليون العائدون إلى البلد أكثر من 10 000 منهم. ونُفذت آلية للكشف الجماعي، بالانتقال من منزل إلى منزل، لضمان التشخيص والعلاج في الوقت المناسب.

(أ) الصحة الجنسية والإنجابية والحمل المبكر⁽⁴⁹⁾

72- يتمثل أحد الآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية في وقوع انخفاض كبير في مستوى توافر وسائل منع الحمل، مما أثر على معدل الولادات المسجلة. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2018 و 2019، جرى تفعيل خطة منع الحمل مباشرة بعد الولادة والشفط اليدوي للرحم في 14 ولاية ذات أولوية و 35 مؤسسة في البلد؛ وجرى مراقبة عمليات منع الحمل التي خضعت لها مباشرة بعد الولادة 25 362 امرأة بموافقتهم الحرة والمستتيرة.

73- وتُقدّم خدمات تنظيم الأسرة في مستويات البلد ومستشفياته. فخلال الفترة الممتدة بين عامي 2016 و 2019، قُدمت خدمات استشارية بشأن تنظيم الأسرة إلى 4 867 386 امرأة في سن الإنجاب. وتلقت 60 في المائة منهن بالمجان وسائل لمنع الحمل، يُؤخذ 51 في المائة منها عن طريق الفم. وفي عام 2020، تسنى رفع مستوى توزيع وسائل منع الحمل والنصح باستخدامها، حيث ارتفع عددها من 174 966 في النصف الأول من عام 2019 إلى 439 002 في النصف الأول من عام 2020.

74- وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2014 و 2017، انخفض معدل الخصوبة بين المراهقات من 95,1 إلى 85,8 لكل ألف مراهقة؛ وتسجّل أعلى نسبة في صفوف المراهقات المتزاوجة أعمارهن بين 17 و 19 سنة. ويُعزى هذا الانخفاض إلى بدء عمليات محددة، مثل شراء وتوزيع وسائل منع الحمل التي تُزرع تحت الجلد، في أوساط هذه الفئة من السكان، ولا سيما المراهقات اللواتي عشن تجربة الولادة خلال الفترة 2016-2017، ويندرج كل ذلك في إطار البرنامج الوطني للصحة الجنسية والإنجابية. وخلال هذه

الفترة، جرى تصميم وتنفيذ الخطة الوطنية لمنع حالات الحمل المبكر وحمل المراهقات والحد منها للفترة 2017-2021، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان⁽⁵⁰⁾.

75- وحُدِّثت وزارة القوى الشعبية للتعليم أساليب التوجيه التربوي والمناهج الدراسية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، من مرحلة التعليم الأولي حتى مرحلة التعليم الجامعي. وفعلت هذه الوزارة كذلك اللجنة الفرعية المعنية بإحصاءات الحمل المبكر وحمل المراهقات، وصمّمت حملة لتوعية المراهقات وأسرهن بمشكلة حمل المراهقات.

(ب) وفيات الأمهات⁽⁵¹⁾

76- غيَّرت التدابير القسرية الانفرادية، في اتجاه تصاعدي، المنحى المستقر الذي حافظ عليه مؤشر وفيات الأمهات قبل عام 2014. واعتباراً من عام 2018، انخفض معدل وفيات الأمهات كنتيجة للإجراءات التي اعتمدتها الدولة بدعم من التعاون الدولي، بما في ذلك اعتماد "الاستراتيجية المنسقة للحد من وفيات الأمهات والمواليد".

77- وفي عام 2017، بدأ تنفيذ الخطة الوطنية للولادة في ظروف إنسانية. وفي عام 2018، اعتُمد المرسوم التأسيسي لتعزيز وحماية الإنجاب والولادة في ظروف إنسانية⁽⁵²⁾، بهدف استحداث إطار قانوني للحد من وفيات الأمهات. وخلال الفترة الممتدة بين عام 2017 وآب/أغسطس 2020، جرى تدريب ما مجموعه 101 18 مرشدة مجتمعية في مجال ولادة في ظروف إنسانية، يقدمن الدعم إلى النساء الحوامل في 54 في المائة من الأبرشيات و 77 في المائة من البلديات في الإقليم الوطني.

78- وفي إطار الاستراتيجيات المعتمدة لمكافحة وفيات الأمهات، تُمنح، من خلال نظام "بطاقة الوطن"، مخصصات نقدية شهرية للنساء الحوامل. وخلال الفترة الممتدة بين عام 2019 وأيلول/سبتمبر 2021، استفاد من هذه المخصصات النقدية ما مجموعه 1 666 769 امرأة حاملاً. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت "خطة الحماية التغذوية للحوامل والمرضعات" التي وضعها المعهد الوطني للتغذية، الحماية التغذوية لـ 201 272 حامل ومرضعة، خلال عام 2020.

(ج) فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً⁽⁵³⁾

79- تكفل جمهورية فنزويلا البوليفارية العلاج المضاد للفيروسات العكوسة بالمجان للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ويجري اقتناء هذا العلاج من خلال صندوق التدخلات الاستراتيجية للصحة العامة أو الصندوق الاستراتيجي لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية. ومنذ عام 2017، نشأت صعوبات في اقتناء هذا العلاج بسبب التدابير القسرية الانفرادية. وفي حزيران/يونيه 2018، وُضعت "الخطة الرئيسية لتعزيز إجراءات التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، والسل، والملاريا من منظور الصحة العامة"، التي مكَّنت من الحصول على موارد من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، خُصصت بالكامل لشراء العلاج المضاد للفيروسات العكوسة.

80- ولدى جمهورية فنزويلا البوليفارية مختبرات للكشف المجاني للأجسام المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية. وتأثرت إلى حد كبير القدرة على إجراء اختبارات تشخيص الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية منذ عام 2016 بسبب التدابير القسرية الانفرادية، التي أعاقَت عملية الشراء المنتظم لما يكفي من الكواشف اللازمة لإجراء الاختبارات.

81- واختبار فيروس نقص المناعة البشرية مجاني وإلزامي لجميع النساء الحوامل، ويُجرى الاختبار الأول خلال أول اتصال بالنظام الصحي، بغرض تحديد الحوامل الحاملات للفيروس في الوقت المناسب

لبداء علاجهن ومراقبة حملهن على النحو الملائم قبل الأسبوع السادس والثلاثين من الحمل. وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، يُعطى العلاج المضاد للفيروسات العكوسة لجميع النساء الحوامل المصابات ابتداء من الأسبوع الرابع عشر من الحمل، بصرف النظر عن نتيجة الاختبارات المناعية والفيروسية.

3- الحق في التعليم⁽⁵⁴⁾

82- تكرر المادة 102 من دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية الحق في التعليم باعتباره حقاً من حقوق الإنسان وواجباً اجتماعياً أساسياً. واستمر ارتفاع مستوى الاستثمار في التعليم رغم الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية. وخلال الفترة 2019-2020، بلغ عدد المؤسسات التعليمية 552 31. و84 في المائة من المؤسسات التعليمية في فنزويلا عامة ومجانية. وتعتمد نسبة 93 في المائة من المدارس العامة برنامج التغذية المدرسية الذي يكفل على الأقل وجبتين في اليوم لـ 383 357 5 طفلاً ومراهقاً. وخلفت التدابير القسرية الانفرادية أثراً سلبية على هذا البرنامج.

83- وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، استمر تزايد عدد المسجلين في المدارس ليلبلغ 8 763 066 تلميذاً في عام 2020 في مراحل التعليم الأولي والابتدائي والثانوي. وبلغ معدل الالتحاق بالمدارس 99,8 في المائة في مرحلة التعليم الأولي، و95,7 في المائة في مرحلة التعليم الابتدائي، و84,3 في المائة في مرحلة التعليم الثانوي. وانتقل متوسط سنوات المواظبة على الدراسة من 7,45 سنوات إلى 9,97 سنوات خلال العقد الماضي. وانخفضت نسبة الأسر المعيشية التي لديها أطفال تتراوح أعمارهم بين 7 سنوات و12 سنة لا يرتادون المدارس من 0,64 في المائة في عام 2016 إلى 0,55 في المائة في عام 2019.

84- وواصلت جمهورية فنزويلا البوليفارية تسليم الكتب المدرسية والحواسيب المحمولة والأجهزة اللوحية للتلاميذ بالمجان. ففي عام 2020، سُلم ما مجموعه 6 550 027 حاسوباً وجهازاً لوحياً. وأعادت التدابير القسرية الانفرادية استمرارية هذه السياسة.

85- ويتضمن النموذج التعليمي لجمهورية فنزويلا البوليفارية كمحور شامل احترام حقوق الإنسان، والمساواة وعدم التمييز، وتعزيز المشاركة النشطة للمجتمع. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، استمر تنفيذ التوصيات المنبثقة عن المشاورة الوطنية بشأن نوعية التعليم.

86- ويكفل النظام الوطني الالتحاق بالتعليم الجامعي وفق معايير العدل والإنصاف⁽⁵⁵⁾. وتخصّص للأشخاص ذوي الإعاقة نسبة 1 في المائة من الحصص التي يحددها هذا النظام. وخلال عام 2020، حصل 1 231 142 طالباً من طلاب الدراسات الجامعية والدراسات العليا على منح دراسية من خلال النظام الوطني للمنح الدراسية. ويحصل الطلاب على الرعاية الصحية بالمجان. ولدى تسع مؤسسات للتعليم الجامعي إقامات طلابية. وتبلغ طاقتها الاستيعابية الإجمالية 3 189 مكاناً، يستفيد منها ما مجموعه 2 059 طالباً⁽⁵⁶⁾.

4- الحق في الغذاء⁽⁵⁷⁾

87- في عام 2016، استُحدث برنامج لجان الإمداد والإنتاج المحلية، من أجل ضمان حصول جميع الأشخاص على الغذاء. ويُسلم هذا البرنامج شهرياً الأغذية غير القابلة للتلف، مع إعانة تفوق 99 في المائة من قيمتها، لأكثر من 7 000 000 أسرة. وخلال الفترة 2016-2021، جرى توزيع 7 518 861 طناً مترياً على الصعيد الوطني. وأدت التدابير القسرية الانفرادية إلى انخفاض الواردات الغذائية بحوالي 88,7 في المائة، وأثرت سلباً في مؤشرات نقص التغذية في البلد.

88- وأنشأت جمهورية فنزويلا البوليفارية هيئة الأركان العامة للأغذية لتعزيز عملية توزيع الأغذية على الأسر. ويُنفَّذ في البلد أكثر من 15 برنامجاً اجتماعياً لضمان الحق في الغذاء، تبعاً للاحتياجات الغذائية لكل فئة مستفيدة. وفي الوقت الراهن، يُستثمر في هذه البرامج شهرياً ما متوسطه 348 246 848 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. وسلّمت برامج التغذية غير التابعة للجان الإمداد والإنتاج المحلية ما مجموعه 72 095 طنناً مترياً من الأغذية، بالمجان على الصعيد الوطني، إلى ما مجموعه 7 703 436 مستفيداً.

89- وأنشأ مكتب أمين المظالم مكتب أمين المظالم الخاص بالمختص بمساعدة وحماية الأشخاص العاملين في الحقول على الصعيد الوطني.

5- الحقوق البيئية وإدارة المخاطر⁽⁵⁸⁾

90- لا تزال حماية البيئة تشكل أولوية قصوى بالنسبة للبلد. ويتمثل أحد الأهداف التاريخية للخطّة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، (خطة الوطن للفترة 2019-2025)، في المساهمة في الحفاظ على الحياة على كوكب الأرض وإنقاذ الجنس البشري.

91- ففي شباط/فبراير 2016، أنشئت منطقة التنمية الاستراتيجية الوطنية "أركو مينيرو ديل أورينوكو"، بهدف تنظيم نشاط التعدين وحماية الطبيعة⁽⁵⁹⁾. ووضعت وزارة القوى الشعبية للإيكولوجيا الاجتماعية خطة شاملة لتنظيف مطارح القمامة في مدن البلد السبع الرئيسية، من أجل استحداث ممارسات الإدارة البيئية وتعزيزها.

92- وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2016 و2021، وجّه مكتب المدعي العام التهمة إلى 24 146 شخصاً، باعتبارهم مسؤولين مزعومين عن جرائم بيئية. ولدى هيئة الحرس الوطني البوليفاري 24 وحدة حكومية لتنسيق شؤون حماية البيئة، وتدير دائرة الشرطة الإدارية الخاصة ودائرة التحقيق الجنائي في هذا المجال. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، عالج مكتب أمين المظالم ما مجموعه 139 شكوى بشأن انتهاك الحقوق البيئية.

93- ومنذ تقديم التقرير الوطني السابق، عززت المؤسسات المكلفة بالتصدي للأزمات والفواجع والكوارث الطبيعية قدراتها من أجل حماية حقوق الإنسان المكفولة للسكان.

دال- حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

1- النساء

(أ) الإنصاف والمساواة بين الجنسين⁽⁶⁰⁾

94- في عام 2019، بلغ مؤشر التنمية الجنسانية في جمهورية فنزويلا البوليفارية 1 013، وصُنفت ضمن مجموعة البلدان التي سجلت مستوى عالٍ من المساواة بين المرأة والرجل، استناداً إلى الإنجازات المحرزة فيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية.

95- وفي عام 2018، جرى تحديث وتوسيع نطاق خطة "ماما روزا" للمساواة والإنصاف بين الجنسين للفترة 2013-2019، بغرض تنفيذها خلال الفترة 2019-2025. وأنشأت وزارة القوى الشعبية للدفاع لجان المساواة والإنصاف بين الجنسين⁽⁶¹⁾ في مختلف الهيئات المكونة للقوات المسلحة الوطنية البوليفارية⁽⁶²⁾.

96- وفي عام 2018، بلغ مؤشر تكافؤ الجنسين في مستويات التعليم الثلاثة 0,97 في المستوى الأولي، و0,92 في المستوى الابتدائي، و1,04 في المستوى الثانوي. ومستوى الالتحاق بالتعليم متساوٍ

ومتكافئ إلى حد كبير. وأدرجت في الكتب المدرسية الخاصة بالمستوى الأولي والابتدائي والثانوي، من مجموعة "Colección Bicentenario"، مواضيع لتعزيز المساواة والإنصاف. ومنذ عام 2014 حتى عام 2020، التحقت 1 280 451 امرأة بالنظام الفرعي للتعليم الجامعي. وفي المتوسط، تمثل المرأة 71 في المائة من العاملين في مجال الصحة، و74 في المائة من العاملين في مجال التعليم. وتمثل المرأة حوالي 50,47 في المائة من مجموع الباحثين في المؤسسات التابعة لوزارة القوى الشعبية للعلوم والتكنولوجيا، بمؤشر تكافؤ بين الجنسين يبلغ 1,02.

97- وفي عام 2020، خُصصت للنساء ربات الأسر نسبة 80,46 في المائة من مجموع المساكن المنشأة في إطار البرنامج الفنزويلي الكبير للإسكان. ومُنحت للنساء نسبة 81,5 في المائة من الائتمانات المخصصة في إطار هذا البرنامج.

98- وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، جرى تعزيز إضفاء الطابع الديمقراطي على الاستفادة من الائتمانات بالنسبة للمرأة. واعتباراً من عام 2017، خُصص ما لا يقل عن 45 في المائة من الائتمانات المصرفية العامة للنساء رائدات الأعمال. وكن نتيجة للسياسات المعتمدة، أصبحت المرأة تشكل أغلبية المستفيدين من الائتمانات المقدمة من المصارف العامة لمشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

99- وخلال الفترة 2014-2020، ارتفع عدد النساء اللواتي يحصلن على الاستحقاقات النقدية الطويلة الأجل (المعاشات) التي يمنحها المعهد الفنزويلي للضمان الاجتماعي من 1 545 044 إلى 2 752 825 امرأة، أي 59,9 في المائة من مجموع المستفيدين.

100- وألغت الدائرة الدستورية في محكمة العدل العليا مواد القانون الجنائي المتعلقة بالزنا، حيث اعتبرتها تمييزية ضد المرأة، لتناقضها مع قيم ومبادئ المساواة وعدم التمييز المكرسة في دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية⁽⁶³⁾.

101- وفي العمليات الانتخابية التي جرت خلال الفترة 2014-2020، كانت القوائم الانتخابية تتألف في معظمها من النساء، حيث بلغت نسبتهن في المتوسط 51,22 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، أُحرز التقدم في مجال المناصفة السياسية كنتيجة للقرارات التي اعتمدها المجلس الوطني للانتخابات بشأن مراعاة مبدأ المناصفة في قوائم المرشحين خلال العمليات الانتخابية. وفي الانتخابات البرلمانية لعام 2020، شكلت النساء 47,23 في المائة من المرشحين.

102- وفي الوقت الراهن، تشغل امرأة منصب نائب رئيس السلطة التنفيذية. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2015 و2019، ارتفعت نسبة النساء في صفوف القوات المسلحة الوطنية البوليفارية من 11 في المائة إلى 15 في المائة. وفي عام 2021، تضم محكمة العدل العليا 15 قاضية من أصل 32 عضواً. وفي عام 2020، كانت النساء يشكلن 53,37 في المائة مما مجموعه 112 748 ممثلاً للمجالس المحلية المسجلة. وتشكل النساء اللواتي يتولّين عملية توزيع الأغذية في الأقاليم 79 في المائة من الأشخاص العاملين في لجان الإمداد والإنتاج المحلية البالغ مجموعهم 42 145 شخصاً.

103- وفي عام 2017، أدمجت وزارة القوى الشعبية لشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين في هيكلها المؤسسي هيئات تنسيق شؤون النساء المنحدرات من أصل أفريقي ونساء الشعوب الأصلية والتنوع الجنسي.

(ب) الصور النمطية⁽⁶⁴⁾

104- اعتمدت محكمة العدل العليا قراراً⁽⁶⁵⁾ يشجع استخدام اللغة الشاملة وغير المتحيزة جنسانياً في جميع الوثائق والقرارات الصادرة عنها وعن المحاكم الأخرى. وفي عام 2019، أصدرت وزارة القوى

الشعبية للدفاع القرار رقم 029 635 المتعلق باستخدام لغة غير متحيزة جنسانياً داخل هيئات القوات المسلحة الوطنية البوليفارية⁽⁶⁶⁾. وعززت الجمعية الوطنية هذه التدابير في عام 2021، باعتماد قانون تشجيع واستخدام اللغة المراعية للمنظور الجنساني، الذي يلزم جميع السلطات العامة بأن تستخدم في إجراءاتها اللغة المراعية للمنظور الجنساني والشاملة وغير المتحيزة جنسانياً.

105- ومنذ الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، وسّعت وزارة القوى الشعبية لشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين نطاق عمل مرصد وسائط الإعلام "كارمن كليمنتي ترابيبسو"، وأنشأت مركزاً للتوثيق والمعلومات خاصاً بالمرأة بغرض رصد استخدام القوالب النمطية الجنسانية وإنشاء محافل متخصصة في هذا المجال. وواصلت وسائط الإعلام العامة بث ستة برامج إذاعية على الصعيد الوطني تُعنى بشؤون المرأة والحركة النسوية.

(ج) الحق في حياة خالية من العنف⁽⁶⁷⁾

106- خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تكتفت الجهود من أجل مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة وكفالة تنفيذ القانون الأساسي المتعلق بحق المرأة في حياة خالية من العنف. وفي عام 2021، اعتمدت الجمعية الوطنية، في المناقشة الأولى، مشروعاً لإصلاح القانون الأساسي المتعلق بحق المرأة في حياة خالية من العنف بغرض تعزيزه.

107- ومنذ عام 2019، أنشئت في جميع أنحاء البلد الهيئة الشعبية العليا للعدل بين الجنسين، وهي هيئة للتنسيق تضم جميع المؤسسات المختصة في هذا المجال، وتعمل بالتنسيق مع المجتمع المدني من أجل كفالة حق المرأة في حياة خالية من العنف.

108- وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، توسعت وتعززت المحاكم ومكاتب المدعين العامين المتخصصة في قضايا العنف ضد المرأة. ويغطي القضاء المتخصص في القضايا الجنسانية الإقليم الوطني بنسبة 100 في المائة، من خلال الدوائر القضائية المتخصصة (75 في المائة)، والمحاكم الجنائية البلدية التي أسند إليها اختصاص استثنائي للنظر في جرائم العنف ضد المرأة (25 في المائة)، في المناطق التي لم تنشأ فيها بعد الدوائر القضائية المذكورة. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد على الصعيد الوطني 120 مكتباً للمدعين العامين والمدعين العامين المتخصصين في قضايا العنف الجنساني ضد النساء والمراهقات والطفلات.

109- وواصل كلٌّ من مكتب المدعي العام وهيئة التحقيقات العلمية والجنائية وبحوث الأدلة الجنائية اتخاذ تدابير الحماية والسلامة لفائدة ضحايا جرائم العنف ضد المرأة. ومن مجموع هذه التدابير، شكلت تلك المتخذة بسبب العنف البدني 35 في المائة، وبسبب العنف النفسي 29 في المائة، وبسبب التهديد 18 في المائة، وبسبب المضايقة أو التحرش 13 في المائة. وقدم مكتب أمين المظالم الوطني المعني بحقوق المرأة الرعاية والمساعدة الشاملة إلى 133 329 امرأة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2014 و2020. وخلال هذه الفترة، كانت ثمة أربع دور للإيواء توفر الحماية للنساء من أشد أشكال العنف خطورة.

110- وتساعد خدمات الرعاية النفسية والنفسانية والاجتماعية، التي يقدمها المعهد الوطني للمرأة، النساء الضحايا على مواجهة آثار العنف. ولتعزيز هذه السياسة، أنشأ مكتب المدعي العام في عام 2016 دائرة المساعدة الشاملة لضحايا جرائم العنف الجنساني⁽⁶⁸⁾. وفي عام 2017، تعززت خدمة الهاتف المجانية VEN911 و0800MUJERES لتلقي الشكاوى بشأن العنف ضد المرأة.

111- وفي عام 2021، أصدرت وزارة القوى الشعبية للشؤون الداخلية والعدالة والسلام قواعد عمل موظفي الشرطة وهيئة التحقيقات الجنائية فيما يتعلق بتقديم المساعدة مبكراً وفي الوقت المناسب لضحايا

العنف الجنساني، وبتلقي الشكاوى ذات الصلة، وبإجراءات الشرطة خلال إجراءات التحقيق بهدف ضمان التطبيق السليم للقانون الأساسي المتعلق بحق المرأة في حياة خالية من العنف⁽⁶⁹⁾. وكثفت وزارة القوى الشعبية لشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين، ووزارة القوى الشعبية للشؤون الداخلية والعدالة والسلام، ومكتب المدعي العام، ومكتب أمين المظالم إجراءات تدريب موظفي الهيئات التي تتلقى شكاوى بشأن العنف ضد المرأة.

112- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، اعتمد القرار رقم 0014، الصادر عن محكمة العدل العليا بكامل هيئتها، الذي أنشئ بموجبه الملف القضائي الإلكتروني⁽⁷⁰⁾ المعمول به في الإجراءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة. وأعطيت الأولوية لتنفيذ هذا القرار خلال جائحة كوفيد-19، كتدبير خاص لكفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء.

2- الأطفال والمراهقون⁽⁷¹⁾

113- لدى جمهورية فنزويلا البوليفارية قوانين واسعة النطاق تتضمن الحماية الشاملة للأطفال والمراهقين⁽⁷²⁾. وفي حزيران/يونيه 2017، أنشئت اللجنة الوطنية لحماية الأطفال والمراهقين المهاجرين، باعتبارها محفلاً للتنسيق يتألف من مؤسسات الدولة والمنظمات الاجتماعية، من أجل وضع استراتيجيات لمعالجة المشاكل التي تمس الأطفال والمراهقين المهاجرين وأسره⁽⁷³⁾.

114- وحق الأطفال والمراهقين في الهوية مكفول. فلدى جمهورية فنزويلا البوليفارية سجل موحد للمواليد، سُجل فيه 3 040 117 مولوداً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2016 و2020. وخلال الفترة ذاتها، مُنحت بطاقات الهوية لأول مرة لـ 2 793 841 طفلاً ومرافقاً، ينتمي 12 167 منهم إلى السكان الأصليين.

115- وأهل مكتب المدعي العام 55 مكتباً للتصدي لأفعال العنف المرتكبة ضد الأطفال والمراهقين. ولدى مكتب المدعي العام أيضاً وحدة لتقديم المساعدة الشاملة إلى الأطفال والمراهقين ضحايا الجرائم الجنسية و/أو المعاملة القاسية⁽⁷⁴⁾. وفي عام 2021، اعتمدت الجمعية الوطنية قانون منع الاعتداء الجنسي على الأطفال والمراهقين والقضاء عليه، الذي رفع الحد الأدنى لسن الزواج.

116- وفي عام 2017، وضع مكتب أمين المظالم، بالاشتراك مع اليونيسف، بروتوكولات لكشف حالات العنف ضد الأطفال والمراهقين مبكراً والتدخل في الوقت المناسب، ولفهم أسباب العنف بين الأقران في المدارس والوقاية والحد منه. ووضع مكتب أمين المظالم ووزارة القوى الشعبية للصحة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية واليونيسف، خارطة طريق للرعاية المؤسسية لضحايا الاعتداء الجنسي على الأطفال والمراهقين، وبروتوكول معالجة حالات العنف الجنسي.

117- واستمر تحسين نظام المسؤولية الجنائية للمراهقين المخالفين للقانون الجنائي، لضمان احترام حقوق الإنسان. وفي عام 2017، أنشأت محكمة العدل العليا هيئة التنسيق الوطنية لنظام المسؤولية الجنائية للمراهقين⁽⁷⁵⁾، لوضع وتصميم سياسات قضائية تهدف إلى تحقيق المستوى الأمثل من أداء نظام إقامة العدل في هذا المجال.

3- الأشخاص ذوو الإعاقة⁽⁷⁶⁾

118- خلال الفترة المشمولة بالجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، استمر تنفيذ السياسات والإجراءات الرامية إلى ضمان ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة قدراتهم بشكل كامل ومستقل وإلى كفالة إدماجهم في الأسرة والمجتمع.

119- وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2016 و2021، منح المجلس الوطني لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة شهادة الإعاقة لـ 419 714 شخصاً. ومن خلال نظام "بطاقة الوطن"، نُفذ في هذه الفترة برنامج التحويلات النقدية للحماية الاجتماعية الموجهة على وجه الخصوص إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، وبلغ عدد المستفيدين 2 144 457 شخصاً. وسُلم أيضاً 58 713 جهازاً معيناً بغرض تعزيز الاستقلال الشخصي للأشخاص ذوي الإعاقة. ويوجد في جمهورية فنزويلا البوليفارية 12 مختبراً على الصعيد الوطني لصنع الأجهزة التقويمية والأطراف الاصطناعية، تأثر عملها بالتدابير القسرية الانفرادية.

120- وخلال الفترة 2016-2018، ارتفع عدد التلاميذ المسجلين في جميع مستويات وطرائق التربية الخاصة والتعليم المدمج إلى 171 398 تلميذاً. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تعيين 5 385 شخصاً للعمل كمدرسين وتقنيين إداريين في مجال التربية الخاصة. وفي عام 2018، أُطلق برنامج التدريب المتقدم في مجال التربية الخاصة الموجه إلى المدرسين المتخصصين في هذا الميدان.

121- وأنشأ المعهد المستقل التابع للمجلس الوطني لحقوق الأطفال والمراهقين وحدة الحماية الشاملة المتخصصة بهدف توفير الحماية والرعاية الشاملة والمتخصصة للأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة.

122- وواصلت مطبعة براي الفنزويلية "سيمون بوليفار" عملها بإنتاج مواد مستوفية لمعايير إمكانية الوصول لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة⁽⁷⁷⁾. وعلاوةً على ذلك، لدى مؤسسة إنفوثينترو قاعات مكيفة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، مجهزة بمعدات لرقمنة النصوص المطبوعة بالحبر وتحويلها إلى ملفات رقمية وصوتية.

123- وواصل مكتب أمين المظالم وضع برامج تدريبية لتعزيز قدرات هيئة تدريس الأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة، تشمل منح شهادة في لغة الإشارة الفنزويلية وشهادة الإمام الكامل بطريقة براي وتقنيات التوجيه والتنقل.

4- الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي⁽⁷⁸⁾

124- خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، اكتملت إجراءات تفعيل المعهد الوطني لمكافحة التمييز العنصري، وتعزز المجلس الوطني للمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي.

125- وفي تموز/يوليه 2018، أصدر المعهد الوطني لمكافحة التمييز العنصري معايير نشر الملصقات المروّجة لحظر جميع أفعال التمييز العنصري في جمهورية فنزويلا البوليفارية⁽⁷⁹⁾. ونفذ كذلك إجراءات للرصد المستمر بغرض التحقق من الوفاء بهذا الالتزام. وفي عام 2019، اعتمد هذا المعهد آليات تشكيل لجان مكافحة التمييز العنصري.

126- وفي عام 2016، أنشئ داخل "كونغرس الوطن" مكتب مكرس لشؤون السكان المنحدرين من أصل أفريقي، بهدف إيجاد حيز لتعزيز مكافحة التمييز والقضاء عليه. وفي آذار/مارس 2018، صدر المرسوم رقم 3 335 المتعلق بتنفيذ إعلان العقد الوطني للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.

127- وصمم المعهد الوطني لمكافحة التمييز العنصري ونفذ برامج وخططاً ومشاريع وأنشطة تعليمية وتدريبية وإعلامية وتوعوية تهدف إلى منع التمييز العنصري، من خلال توعية وتنقيف عامة السكان.

5- الشعوب الأصلية⁽⁸⁰⁾

128- بدأ المعهد الوطني للغات الشعوب الأصلية، المنشأ بموجب قانون لغات الشعوب الأصلية، عمله بشكل كامل خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بهدف تنفيذ سياسات ترمي إلى حماية لغات الشعوب الأصلية والدفاع عنها وتشجيعها وصونها وتنميتها ودراساتها وإجراء بحوث بشأنها ونشرها.

129- وفي عام 2019، سُجلت على الصعيد الوطني 1 426 مدرسة للتعليم المشترك بين الثقافات، يوفر فيها 14 381 مدرساً للتعليم الثنائي اللغة المشترك بين الثقافات لأكثر من 240 000 تلميذ. وفي عام 2019، نُشر وعُمم نص اتفاقية حقوق الطفل باللغات الرئيسية الثلاث للشعوب الأصلية، بدعم من اليونسف. ومن خلال برنامج فنزويلا الكبير للإسكان، شُيدت مساكن للسكان الأصليين، تراعي عاداتهم وتقاليدهم. فقد خُصصت للسكان الأصليين نسبة 2,3 في المائة من مجموع المساكن المشيدة في إطار هذا البرنامج الاجتماعي.

130- وتعترف جمهورية فنزويلا البوليفارية بالقانون العرفي للشعوب الأصلية، الذي يعتمد على القضاء الخاص للشعوب الأصلية. واعتمدت محكمة العدل العليا عدة قرارات للاعتراف بنظم العدالة التقليدية للشعوب الأصلية، وفقاً للمعايير الدولية.

131- ويكرس قانون الإجراءات الجنائية ضمانات تعيين مترجمين شفوئين لمساعدة السكان الأصليين خلال أي إجراء قضائي أو إداري، ويكفل بذلك استخدام لغاتهم الأصلية. وعلاوة على ذلك، يكفل القضاء العادي للمتهمين من السكان الأصليين الحق في الحصول على المساعدة المجانية من مترجم تحريري أو شفوي عند الاقتضاء.

132- وأنشئت اللجنة الرئاسية للتنمية الإيكولوجية-الاجتماعية وحماية حقوق الشعوب الأصلية في نشاطات التعدين⁽⁸¹⁾ لتقديم المشورة خلال عمليات اتخاذ القرار بهذا الخصوص، بما في ذلك فيما يتعلق بالحق في التشاور المسبق بشأن مشاريع التعدين.

6- المهاجرون واللاجئون⁽⁸²⁾

133- اعتمدت جمهورية فنزويلا البوليفارية تدابير لضمان حق مواطنيها في العودة، أبرزها خطة "العودة إلى الوطن". ومن خلال هذه الخطة، توفر الدولة بالمجان للمهاجرين الفنزويليين وسائل العودة الطوعية إلى الإقليم الوطني جواً أو براً. فحتى 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021، عاد إلى البلد في إطار هذه الخطة 26 733 فنزويلياً. وشكّل الأطفال والمراهقون 29 في المائة منهم. وتأثر تنفيذ خطة "العودة إلى الوطن" بفرض تدابير قسرية انفرادية على شركة الطيران الفنزويلية CONVIASA⁽⁸³⁾.

134- وخلال الفترة 2016-2018، أصدرت السلطات جوازات السفر لفائدة 10 492 265 شخصاً، وهو ما يمثل 34 في المائة من متوسط عدد السكان الفنزويليين خلال تلك الفترة.

135- ويتمتع 11 417 شخصاً بالحماية بحكم وضع اللاجئ في عام 2021. وأطلقت اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين النظام الشامل لإدارة شؤون اللاجئين، الذي يمنح لملتسمي اللجوء بطاقة تستوفي معايير القانون الدولي. وفي سياق جائحة كوفيد-19، صدر قرار بتمديد صلاحية وثيقة التعريف المؤقتة الممنوحة لملتسمي اللجوء. وأصدرت وزارة القوى الشعبية للتعليم تعليمات بالاعتراف بوثيقة اللجوء المؤقتة لإصدار الشواهد المدرسية للاجئين.

136- وفي حزيران/يونيه 2019، حصلت على مساكن 438 110 أسر أجنبية، 82 في المائة منها من جنسية كولومبية. وفي السجون، يكفل للنزلاء الأجانب الحق في الزيارة القنصلية، وفقاً لدستور جمهورية فنزويلا البوليفارية والمعاهدات الدولية.

هاء - الآليات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

1- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان⁽⁸⁴⁾

137- واصل مكتب أمين المظالم تنفيذ ولايته المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها ورصدها، وفقاً لمبادئ باريس. ومكتب أمين المظالم مستقل عن غيره من سلطات الدولة ويتمتع بالاستقلال التنظيمي والوظيفي والمالي والإداري. ومشاركة هذا المكتب حاسمة في استجلاء الحالات التي يُزعم فيها وقوع انتهاك لحقوق الإنسان.

138- وينفذ مكتب أمين المظالم إجراءاته من خلال 24 مكتباً فرعياً في جميع أنحاء البلد. ومنذ تقديم التقرير السابق، أنشأت هذه المؤسسة 14 مكتباً فرعياً في البلديات لتيسير وصول السكان إليها. وتقدم المفوضية السامية لحقوق الإنسان المساعدة التقنية إلى مكتب أمين المظالم لتعزيز قدراته في مجال رصد حقوق الإنسان للأشخاص المسلوبين الحرية، ولتحديث معارف موظفي السجون في مجال حقوق الإنسان، وتحسين نظام تلقي الشكاوى والتظلمات والالتماسات.

139- وعقد مكتب أمين المظالم اجتماعات وحوارات مع أكثر من 465 منظمة وحركة اجتماعية بهدف تعزيز حقوق الإنسان ودعم قدرات هذه الهيئات في مجال رصد حقوق الإنسان.

2- الخطط والسياسات المتعلقة بحقوق الإنسان⁽⁸⁵⁾

140- واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بوصفه الهيئة المكلفة بتنسيق وتعزيز السياسات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، اتخاذ إجراءات لضمان إدماج النهج القائم على حقوق الإنسان في جميع إجراءات الدولة، وذلك بالمشاركة القيادية للمنظمات والحركات الاجتماعية وبدعم من منظومة الأمم المتحدة في البلد.

141- وتعترف جمهورية فنزويلا البوليفارية بعمل المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وبعمل المدافعين عن حقوق الإنسان وتحميه. وشكّل المؤتمر السنوي لحقوق الإنسان محفلاً لتبادل الآراء والحوار الدائم بشأن هذه المسألة مع المنظمات والحركات الاجتماعية⁽⁸⁶⁾.

142- ونُفذت الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2016-2019 خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بقيادة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبمشاركة المنظمات والحركات الاجتماعية. وفي عام 2016، وُضع 545 مؤشراً لمتابعة تنفيذ هذه الخطة. وأدرجت المشاريع والإجراءات والموارد اللازمة لتنفيذها في الخطط التنفيذية ذات الصلة لهيئات السلطات العامة للدولة. وفي عام 2020، أُجري تقييم شامل لتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، خلص إلى أنه نُفذ، بشكل كامل أو جزئي⁽⁸⁷⁾، 93 في المائة من إجراءاتها البالغ عددها 213 إجراء. وبدعم من اليونيسف، جرى تكييف هذه الخطة لتشمل الأطفال والمراهقين. ويجري العمل حالياً من أجل تصميم المشاورة المتعلقة بالخطة الوطنية الثانية لحقوق الإنسان، بمساعدة تقنية من المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

143- وفي إطار الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، نظمت مؤسسات الدولة أكثر من 1 290 نشاطاً تدريبياً وتأهلياً ومنتدى وحلقة عمل لفائدة الموظفين العامين، قُدمت خلالها مضامين بشأن حقوق الإنسان إلى أكثر من 82 800 موظف عام، منهم موظفون في القطاع العام، وموظفون قضائيون، وموظفون في الشرطة، وموظفون عسكريون، وقضاة⁽⁸⁸⁾.

144- وأدرج موضوع حقوق الإنسان كموضوع تدريب مستمر من المستوى الرابع في منهاج الجامعة العسكرية البوليفارية الفنزويلية، والجامعة التجريبية للأمن، والمدرسة الوطنية للدفاع العام،

والمدرسة الوطنية للقضاء، والمدرسة الوطنية للمدعين العامين، والمدرسة الوطنية لحقوق الإنسان التابعة لمكتب أمين المظالم، والمدرسة الوطنية لتدريب موظفي السجون العامين، والمدرسة النسائية الجنوبية "أرخيليا لايا". ويشارك سنوياً في هذه الأنشطة التدريبية والتأهيلية في مجال حقوق الإنسان حوالي 168 000 شخص، معظمهم من الموظفين العامين التابعين للدولة.

145- واكتمل وأطلق النظام الوطني لمتابعة تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في عام 2019، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁽⁸⁹⁾.

146- وخلال هذه الفترة، بدأت جمهورية فنزويلا البوليفارية عملية إعداد خطة وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وقدم مكتب المدعي العام مشروع قانون بشأن مسؤولية الشركات في مجال حقوق الإنسان إلى الجمعية الوطنية كي تنظر فيه.

واو- تعزيز التعاون الدولي من أجل حماية حقوق الإنسان

1- التصديق على المعاهدات⁽⁹⁰⁾

147- صدقت جمهورية فنزويلا البوليفارية على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في عام 1991، وأحكامها سارية المفعول في البلد.

148- وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر 2016، أودعت جمهورية فنزويلا البوليفارية صك التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وفي 26 أيلول/سبتمبر 2019، وقّعت على صك الانضمام إلى معاهدة مراكش⁽⁹¹⁾، وأودعت الصك ذا الصلة لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية⁽⁹²⁾.

149- وبدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، جرت مناقشة بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، بغرض الإسهام في الدراسة المتعلقة بإمكانية التصديق على هذه المعاهدة الدولية.

150- وخلال هذه الفترة، أجرت جمهورية فنزويلا البوليفارية تقييماً للتحفظات والإعلانات التفسيرية المتعلقة بمعاهدات حقوق الإنسان التي صدّق عليها البلد، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

2- التعاون مع مجلس حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة⁽⁹³⁾

151- تعاونت جمهورية فنزويلا البوليفارية على نطاق واسع مع مجلس حقوق الإنسان وغيره من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وواصلت، بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، تشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مع التقيد الصارم بمبادئ الموضوعية، والنزاهة، وعدم التمييز، والحوار الصادق، والتعاون.

152- وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2016 و2021، قدمت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى هيئات المعاهدات التقارير ذات الصلة، وفاءً بالتزاماتها الدولية⁽⁹⁴⁾. وبفضل المساعدة التقنية المقدمة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أحرز التقدم في تصميم آلية دائمة لمتابعة تنفيذ التوصيات التي يقدمها مجلس حقوق الإنسان وهيئات معاهدات الأمم المتحدة إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية⁽⁹⁵⁾.

153- تلقت جمهورية فنزويلا البوليفارية زيارة اثنين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، هما: الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف،

والمقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان. ووُجِّهت أيضاً دعوة لزيارة البلد إلى المقرر الخاص المعني بالحقوق في التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، رُدَّت على النداءات العاجلة وطلبات الحصول على المعلومات التي وُجِّهتها إليها الإجراءات الخاصة.

154- وفي عام 2019، قامت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بزيارة رسمية لجمهورية فنزويلا البوليفارية، أفسحت المجال لتعزيز التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وتتاح لموظفي المفوضية السامية الموجودين في البلد إمكانية الوصول إلى كامل الإقليم الوطني وجميع مراكز الاحتجاز.

3- التعاون الدولي⁽⁹⁶⁾

155- واصلت الدولة تعزيز آليات التكامل والتعاون الإقليمي، مثل: جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ واتحاد أمم أمريكا الجنوبية؛ والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا؛ وتحالف بلدان منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط.

156- وفي إطار التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، تُعتبر جمهورية فنزويلا البوليفارية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها محوراً شاملاً لخدمة الشعوب، وتضع رهن الإشارة لهذه الغرض تجاربها الناجحة في جملة مجالات منها مكافحة الفقر، ومحو الأمية، والتعليم، والإسكان.

رابعاً- التحديات

157- يتمثل التحدي الوطني الرئيسي في مواصلة كفالة التمتع بحقوق الإنسان للسكان، رغم الأثر المدمر الذي خلَّفته على الاقتصاد الوطني التدابير القسرية الانفرادية المعتمدة ضد البلد. وي طرح انخفاض إيرادات البلد من النقد الأجنبي، واستحالة الحصول على السلع والخدمات في الخارج تحديات كبيرة تتطلب تعاوناً دولياً وتحولاً جذرياً في النموذج الاقتصادي والإنتاجي للبلد.

158- ويُعتبر حفظ وتوطيد السلام العام الذي تحقق في عام 2017، وتعزيز حق التصويت كوسيلة لتسوية الخلافات، والمضي قدماً في عملية الحوار والمصالحة الوطنية تدابير ضرورية لمواصلة إحراز التقدم في الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان لجميع الأشخاص.

159- ويشكل تعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات المكلفة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، إلى جانب تحسين قنوات الحوار مع المجتمع، أحد التحديات الراهنة أمام التغلب على الظروف التي لا تزال تؤثر في تمتع السكان بحقوق الإنسان، ولا سيما أشد الفئات ضعفاً، مثل الأطفال والمراهقين، والنساء، والشعوب الأصلية، والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، والأشخاص ذوي الإعاقة.

160- وتمثل مواصلة توسيع نطاق التمتع الكامل بحقوق الإنسان، على أساس احترام مبدأ المساواة وعدم التمييز، ليشمل الشرائح المستبعدة تاريخياً تحدياً وطنياً يفرض ضرورة إحداث تحول ثقافي جذري والقضاء على مظاهر الوصم والقوالب النمطية في المجتمع.

Notes

¹ Recomendación 133.73.

² Resolución A/HRC/RES/42/4, de fecha 3 de octubre de 2019.

³ Actualización oral sobre la situación de los derechos humanos en Venezuela por parte de la Alta Comisionada en la 42ª sesión del CDH, 9 de septiembre de 2019.

⁴ Conclusiones preliminares de la visita a la República Bolivariana de Venezuela de la Relatora Especial de las Naciones Unidas sobre el impacto negativo de las medidas coercitivas unilaterales en el disfrute de los derechos humanos. 12 de febrero de 2021.

⁵ Recomendación 133.19.

- ⁶ Entre las leyes sancionadas se encuentran: Ley Orgánica de Atención y Desarrollo Integral de las Personas Adultas Mayores; Ley Orgánica de Reforma del Código Orgánico de Justicia Militar; Ley de Reforma a la Ley de Idiomas Indígenas; Ley de Transparencia y Acceso a la Información de Interés Público; Ley Orgánica de Amparo a la Libertad y Seguridad Personal; Ley de Prevención y Erradicación del Abuso Sexual contra Niños, Niñas y Adolescentes; Ley para la Promoción y Uso del Lenguaje con Enfoque de Género; Ley Orgánica de Reforma al Código Orgánico Penitenciario; Ley de Reforma a la Ley de Protección de Víctimas, Testigos y demás Sujetos Procesales; Ley Orgánica de Reforma del Código Orgánico Procesal Penal; Ley de Reforma a la Ley del Estatuto de la Función Policial y Ley de Reforma a la Ley del Estatuto de Policía de Investigación.
- ⁷ Compromiso voluntario 12 (s) y recomendaciones 133.35, 133.101, 133.102, 133.104, 133.108, 133.109 y 133.263.
- ⁸ La Ley Orgánica para la Protección de Niños, Niñas y Adolescentes (LOPNNA), la Ley Orgánica sobre el Derecho de las Mujeres a un Vida Libre de Violencia (LOSDMVLV), Ley para las Personas con Discapacidad (LPcD), Ley Orgánica contra la discriminación Racial (LOCDRA), Ley Orgánica de Pueblos y Comunidades Indígenas (LOPCI), Ley para la Promoción y Protección del Derecho a la Igualdad de las Personas con VIH o Sida y sus Familias (LPPDIPVSF), la Ley Constitucional Contra el Odio, por la Convivencia Pacífica y la Tolerancia (LCOCP), la Ley de Responsabilidad Social en Radio, Televisión y Medios Electrónicos (LRSRTME), entre otras.
- ⁹ Gaceta Oficial de la RBV N° 41.069 del 6 de enero de 2017.
- ¹⁰ Gaceta Oficial de la RBV 41.276 del 10 de noviembre de 2017.
- ¹¹ Sentencia N° 1.187 de fecha 15 de diciembre de 2016.
- ¹² Decreto N°006 del 17 de mayo de 2016.
- ¹³ Compromiso voluntario 12 (s).
- ¹⁴ Gaceta Oficial de la RBV N° 42.007 publicada el 13 de noviembre de 2020.
- ¹⁵ Gaceta Oficial de la RBV N° 42.126 del 13 de mayo de 2021.
- ¹⁶ Compromiso voluntario 12 (e) y recomendaciones 133.63, 133.133, 133.154, 133.155, 133.156, 133.158, 133.159, 133.164, 133.166, 133.167, 133.168, 133.169, 133.170, 133.171, 133.172, 133.173, 133.174, 133.75, 133.182 y 133.218.
- ¹⁷ Gaceta Oficial de la RBV N° 40.972 del 23 de agosto de 2016.
- ¹⁸ Compromiso voluntario 12 (e).
- ¹⁹ Gaceta Oficial de la RBV N° 6.645 del 17 de septiembre de 2021.
- ²⁰ Gaceta Oficial de la RBV N° 6.646 Extraordinario del 17 de septiembre de 2021.
- ²¹ Compromiso voluntario 12 (l) y recomendaciones 133.31, 133.32, 133.35, 133.41 y 133.223.
- ²² Gaceta Oficial Extraordinaria de la RBV N° 6.583 del 12 de octubre de 2020.
- ²³ Recomendaciones 133.28, 133.29, 133.30, 133.44, 133.45, 133.46, 133.49 y 133.218.
- ²⁴ Gaceta Oficial de la RBV N° 6.637 del 17 de agosto de 2021.
- ²⁵ Creada por la Asamblea Nacional Constituyente mediante la Ley Constitucional de la Comisión para la Verdad, la Justicia, la Paz y la Tranquilidad Pública. Gaceta Oficial 6.323 Extraordinario del 8 de agosto de 2017.
- ²⁶ Recomendación 133.25.
- ²⁷ Compromisos voluntarios 12 (b) y 12 (c), así como recomendaciones 133.114, 133.116, 133.117, 133.118, 133.119, 133.120, 133.121, 133.124, 133.154 y 133.168.
- ²⁸ “Normas y Principios para el Uso Progresivo y Diferenciado de la Fuerza Policial por parte de los funcionarios y las funcionarias de los Cuerpos de Policía en sus diversos ámbitos político territoriales” (2010); “Manual N° 6 sobre actuación de los cuerpos de policía para garantizar el orden público, la paz social y la convivencia ciudadana en reuniones públicas y manifestaciones” (2012); “Normas relativas a la instalación, supervisión, evaluación y seguimiento de los puntos de control de los órganos de Seguridad Ciudadana y la Fuerza Armada Nacional Bolivariana” (2014); y “Protocolo de Aprehensión, resguardo, custodia preventiva y traslado de personas detenidas” (2018).
- ²⁹ Ley de Reforma a la Ley del Estatuto de la Función Policial y Ley de Reforma a la Ley del Estatuto de Policía de Investigación.
- ³⁰ Compromiso voluntario 12 (c).
- ³¹ Ley Constitucional de la Comisión para la Verdad, la Justicia, la Paz y la Tranquilidad Pública. Gaceta Oficial 6.323 Extraordinario de 8 de agosto de 2017.
- ³² Gaceta Oficial de la RBV N° 41.023 del 3 de noviembre de 2016. Compromiso voluntario 12.b.
- ³³ Compromiso voluntario 12 (a) y recomendaciones 133.124, 133.126, 133.127, 133.128, 133.129, 133.130, 133.133, 133.164 y 133.202.
- ³⁴ Gaceta Oficial de la RBV N° 6.651 Extraordinario del 22 de septiembre de 2021.
- ³⁵ Gaceta Oficial de la RBV N° 6.644 Extraordinario del 17 de septiembre de 2021.
- ³⁶ Compromiso voluntario 12 (a).
- ³⁷ Gaceta Oficial de la RBV N° 6.647 del 17 de septiembre de 2021.
- ³⁸ Gaceta Oficial de la RBV N° 42.125 del 12 de mayo de 2021.
- ³⁹ Compromiso voluntario 12 (v) y recomendaciones 133.121, 133.123, 133.151, 133.152 y 133.153.
- ⁴⁰ Gaceta Oficial de la RBV N° 42.173 del 21 de julio de 2021.

- 41 Compromiso voluntario 12 (v).
- 42 Gaceta Oficial de la RBV N° 42.007 del 13 de noviembre de 2020.
- 43 Recomendaciones 133.181, 133.182, 133.185, 133.186, 133.187, 133.189, 133.190, 133.193, 133.194, 133.195, 133.197, 133.199, 133.201, 133.202, 133.207, 133.208, 133.209, 133.210, 133.211 y 133.212.
- 44 Gaceta Oficial de la RBV N° 6.649 Extraordinario del 20 de septiembre de 2021.
- 45 Compromiso voluntario 12 (o) y recomendaciones 133.202 y 133.220.
- 46 Resolución N° 200630-0024 del 30 de junio de 2020 emanada del Consejo Nacional Electoral.
- 47 Recomendaciones 133.38, 133.224, 133.225, 133.226, 133.227, 133.228 y 133.254.
- 48 Recomendaciones 133.227, 133.231, 133.233, 133.234, 133.236, 133.237, 133.239, 133.240, 133.241, 133.242, 133.248 y 133.260.
- 49 Compromiso voluntario 12 (m) y recomendaciones 133.10, 133.244, 133.245, 133.246, 133.247 y 133.262.
- 50 Compromiso voluntario 12 (m).
- 51 Compromiso voluntario 12 (n) y recomendación 133.244.
- 52 Gaceta Oficial de la RBV N° 41.376 del 12 de abril de 2018.
- 53 Recomendaciones 133.248 y 133.249.
- 54 Compromisos voluntarios 12 (q) y 12 (r), así como recomendaciones 133.219, 133.227, 133.234, 133.250, 133.251, 133.252, 133.253, 133.255, 133.256, 133.257, 133.259, 133.260 y 133.261.
- 55 Compromiso voluntario 12 (q).
- 56 Compromiso voluntario 12 (r).
- 57 Compromiso voluntario 12 (p) y recomendaciones 133.225, 133.227, 133.228, 133.229, 133.230 y 133.231.
- 58 Recomendaciones 133.64, 133.66, 133.271 y 133.222.
- 59 Gaceta Oficial de la RBV N° 40.855 del 24 de febrero de 2016.
- 60 Compromiso voluntario 12 (u) y recomendaciones 133.102, 133.103, 133.105, 133.107, 133.143, 133.171 y 133.214.
- 61 Resolución N° 023383 del 12 de marzo de 2018.
- 62 Ejército Bolivariano, Armada Bolivariana, Aviación Militar Bolivariana, Guardia Nacional Bolivariana y Milicia Bolivariana.
- 63 Sentencia N° 738, de fecha 11 de agosto de 2016.
- 64 Recomendación 133.106.
- 65 Resolución N° 2017-0014. Gaceta Oficial de la RBV N° 41.421 del 18 de junio de 2018.
- 66 Resolución N° 029635 de fecha 08 de abril de 2019.
- 67 Compromiso voluntario 12 (t) y recomendaciones 133.21, 133.22, 133.23, 133.52, 133.67, 133.139, 133.140, 133.141, 133.142, 133.143, 133.144, 133.145, 133.146, 133.171 y 133.172.
- 68 Gaceta Oficial de la RBV N° 40.906 del 18 de mayo de 2016.
- 69 Resolución N° 0026. Gaceta Oficial de la RBV N° 42.076 del 26 de febrero de 2021.
- 70 Gaceta Oficial de la RBV N° 41.620 del 25 de abril de 2019.
- 71 Recomendaciones 133.55, 133.60, 133.61, 133.146, 133.147, 133.148, 133.177 y 133.178.
- 72 Ley Orgánica de Identificación; Ley de Protección de Niños, Niñas y Adolescentes en salas de uso de Internet, videojuegos y otros multimedia; Ley de Protección de Víctimas, Testigos y demás Sujetos Procesales; Ley Orgánica sobre el Derecho de las Mujeres a una Vida libre de Violencia; Ley de Promoción y Protección de la Lactancia Materna; la Ley de Protección a la Familia, Maternidad y Paternidad; Ley para la Prohibición de Videojuegos Bélicos y Juguetes Bélicos; Ley Orgánica de Educación; Ley Orgánica de Registro Civil; Ley para el Poder Popular de la Juventud; Ley Orgánica de Deporte, Actividad Física y Educación física y Ley Orgánica del Trabajo, los Trabajadores y las Trabajadoras.
- 73 Gaceta Oficial de la RBV N° 42.040 del 5 de enero de 2021.
- 74 Unidad Técnica Especializada para la Atención Integral de Mujeres, Niños, Niñas y Adolescentes del Ministerio Público.
- 75 Resolución 2017-010 del 3 de mayo de 2017.
- 76 Compromiso voluntario 12 (x) y recomendaciones 133.261, 133.264, 133.265 y 133.266.
- 77 Compromiso voluntario 12 (x).
- 78 Recomendaciones 133.109, 133.110 y 133.111.
- 79 Gaceta Oficial de la RBV N° 41.491 del 27 de septiembre de 2018.
- 80 Recomendaciones 133.267, 133.268, 133.269, 133.270, 133.271 y 133.272.
- 81 Gaceta Oficial de la RBV N° 40.866 del 10 de marzo de 2016.
- 82 Recomendaciones 133.273 y 133.274.
- 83 La empresa estatal Consorcio Venezolano de Industrias Aeronáuticas y Servicios Aéreos, S.A (CONVIASA) realiza el transporte aéreo desde los territorios de otros países hacia Venezuela de los migrantes inscritos en el programa Vuelta a la Patria. Hasta el 5 de octubre de 2021 la empresa CONVIASA ha efectuado 152 vuelos, repatriando gratuita y voluntariamente a 17.931 migrantes venezolanos.

- ⁸⁴ Recomendaciones 133.50, 133.51 y 133.65.
- ⁸⁵ Compromisos voluntarios 12 (d), 12 (f), 12 (h), 12 (i) y 12 (j), así como recomendaciones 133.24, 133.29, 133.33, 133.34, 133.36, 133.37, 133.42, 133.43, 133.47, 133.51, 133.53, 133.54, 133.56, 133.57, 133.58, 133.62, 133.65, 133.67, 133.68, 133.71, 133.72, 133.75, 133.76, 133.77 y 133.216.
- ⁸⁶ Compromiso voluntario 12 (f).
- ⁸⁷ Compromiso voluntario 12 (h).
- ⁸⁸ Compromiso voluntario 12 (d).
- ⁸⁹ Compromiso voluntario 12 (i).
- ⁹⁰ Compromiso voluntario 12 (w) y recomendaciones 133.2, 133.7, 133.8 y 133.12.
- ⁹¹ Gaceta Oficial de la RBV N° 41.275 del 02 de octubre de 2019.
- ⁹² Compromiso voluntario 12 (w).
- ⁹³ Compromisos voluntarios 12 (g) y 12 (k), así como recomendaciones 133.17, 133.73, 133.74, 133.75 y 133.97.
- ⁹⁴ Hasta la fecha se han consignado los siguientes informes ante los órganos de tratado de la ONU: Informe de la Convención sobre la protección de los derechos de todos los trabajadores migratorios y de sus familiares; informe sobre la Convención Internacional sobre todas las Formas de Discriminación Racial; informe sobre el Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos; informe de la Convención sobre la Eliminación de Todas las Formas de Discriminación contra la Mujer y respuesta a la Lista de Cuestiones de la Convención sobre los Derechos de las Personas con Discapacidad.
- ⁹⁵ Compromiso voluntario 12 (g).
- ⁹⁶ Recomendación 133.48, 133.69, 133.70 y 133.258.
-